

## نجم الدين اربكان مفكرا اقتصاديا

منال محمد صالح

مدرس مساعد

جامعة الموصل- كلية التربية

## المخلص

نجم الدين اربكان احد ابرز الشخصيات الإسلامية التركية المعاصرة ،حتى ان اسمه اقترن بالحركة الإسلامية في تركيا وأصبح أحدهما يدل على الآخر، ومبعث شهرته لدى الكثيرين هو تبوه منصب رئاسة الوزراء في اشد البلاد الإسلامية علمانية بعد كفاح مرير لتثبيت الحركة الإسلامية بوصفها تيارا رئيسيا في المشهد السياسي التركي ،ان ذلك لم يكن ليتحقق له لولا انطلاقه من فكر اسلامي متماسك كان بمثابة العلاج الناجع للمشكلات المستعصية التي عاشتها تركيا منذ أن اتخذت لها العلمانية سبيل ،واحد أهم أوجه هذا الفكر هو الجانب الاقتصادي، فالمشكلة الاقتصادية كانت دائما الأمر الذي يقصم ظهر الحكومات المتعاقبة في تركيا .

وفي بحثنا هذا تم تناول منظور نجم الدين اربكان الإسلامي في معالجة الأزمة الاقتصادية التركية عبر محاور ثلاثة حيث خرجنا بالنتائج الآتية :-

- ١- شخص اربكان بدقة أمراض المجتمع التركي الاقتصادية والتي تتمثل بإتباع الاقتصاد النفعي حيث يهيمن على الاقتصاد التركي فئة محدودة من كبار رجال الأعمال
- ٢- تحالف رجال الأعمال هؤلاء مع كبار السياسيين وسخروا مقدرات البلاد لخدمة مصالحهم الشخصية الضيقة عن طريق احتكار الاقتراض من البنوك وفرض بالمقابل فوائد عالية في حال اقتراب الحكومة من البنوك الأهلية .
- ٣- سوء توزيع الصناعات في تركيا حيث تم التركيز على غرض تركيا وتجاهل مناطق الشرق الأوسط كذلك مصالح رجال الأعمال الصغار .
- ٤- ترتب على ذلك جملة إجراءات تركت أثارها الوخيمة على الاقتصاد التركي من بينها إغراق تركيا في الديون الخارجية والتضخم الكبير وارتفاع أسعار الفائدة والبطالة العالية .
- ٥- قدم اربكان حولا لمشكلات الاقتصاد التركي ضمن منظومته الفكرية التي أطلق عليها تسمية النظام العادل من بينها إلغاء الفائدة الربوية وتشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الفعاليات الاقتصادية بصورة عادلة في عموم تركيا فضلا عن نقاشات دقيقة تم تناولها بالتفصيل أثناء البحث .
- ٦- لم يكتفي اربكان بالجانب النظري في تناوله للاقتصاد التركي وإنما انتقل إلى التطبيق واثبت إن ما يطرحه من أفكار سيخرج تركيا من أزمتها الخائفة فضلا عن تأكيده على ان فكره ليس نظريا بحثا وإنما جدير بالتطبيق وناجح بدرجة لا فته للنظر .
- ٧- نجح اربكان في الفسحة الزمنية الضيقة التي أصبح فيها نائبا لرئيس الوزراء في السبعينات بوصفه رئيسا لحزب السلامة الوطني وفي التسعينات بوصفه رئيسا للوزراء عن حزب الرفاه ان ينفذ جانبا من برامجه الاقتصادية، ولعل هذا النجاح هو الذي نبه الدوائر الاستعمارية والصهيونية – حسب قوله – إلى بذل الجهد لإزاحته عن الحكم في تركيا مع تركيا مع إن بعض إصلاحاته ما تزال تفعل فعلها في المجتمع التركي والدائرة الإسلامية الأوسع ولاسيما ضمن مشروع D-8 .

عندما يذكر اسم نجم الدين اربكان أول ما يتبادر إلى الذهن هو نشاطه السياسي لكونه قد شغل منصب رئيس الوزراء في تركيا قرابة العام من الزمن (حزيران ١٩٩٦\_حزيران ١٩٩٧) ومنصب نائب رئيس الوزراء في عدد من الوزارات في حقبة السبعينيات من القرن الماضي غير أن الدور الحقيقي لاربكان تمثل في كونه مفكر إسلاميا معدوداً في بلد رزح طويلاً تحت قيود العلمانية وفي الحقيقة لم يكن لاربكان أن يرتقي إلى مناصب رئاسية رفيعة مالم ينطلق من تكوين فكري ثابت وقادر على إثارة اهتمام الناس . وإذا كان للباحثة إسهام في إلقاء الضوء على الدور السياسي لاربكان فأنها اليوم تتوقف أمام الجانب الفكري في شخصيته والذي اتخذ اتجاهات مختلفة تتناول مختلف جوانب الحياة لكنها تنطلق جميعاً من منظوره الإسلامي الذي كان بحسب اربكان لمختلف جوانب الحياة أي انه مشروع ديني وديني في الوقت نفسه .

ويعد المنظور الإسلامي للاقتصاد التركي احد ابرز إسهامات اربكان الفكرية لاسيما وان الاقتصاد هو عصب الحياة التركية وهو أساس بقاء أو انهيار الحكومات فيها وسيتم تناول هذا الجانب ضمن مباحث ثلاثة . فبعد عرض موجز لشخصية هذا الرجل وطبيعة دوره السياسي عبر أكثر من أربعة عقود من الزمن، عالجت في المبحث الأول واقع الاقتصاد التركي كما شخصه اربكان، ثم في المبحث الثاني الأفكار الإصلاحية التي طرحها اربكان في برنامجه لمعالجة الاقتصاد التركي والمتضمنة من منظوره المسمى (النظام العادل Adel Düzen)، في حين كرس المبحث الثالث لتناول أفكار اربكان في التطبيق من خلال ممارسة الفعلية للنشاط الاقتصادي ضمن الحكومات التي تولى مناصب مهمة فيها . ونختم البحث بخلاصة تتضمن ابرز النتائج التي توصلنا إليها .

### سيرة حياة نجم الدين اربكان العلمية والسياسية :-

يعتبر الزعيم الإسلامي التركي نجم الدين اربكان (١٩٢٦) الملقب (بالخوجة) من ابرز زعماء التيار الإسلامي السياسي في تركيا ، ومن أكثر الشخصيات تأثيراً من خلال مسيرة طويلة حافلة ، بدت معه من الإبداع العلمي والهندسي إلى عبقرية سياسية يشهد بها خصومه قبل أصدقائه ، حيث أنتجت هذه العقلية تياراً سياسياً فريداً حظي بتأييد شعبي كبير أوصله إلى منصب رئيس الوزراء كأول إسلامي يتسلم السلطة في تركيا العلمانية في حقبة التسعينيات من القرن الماضي ومهد الطريق للإسلاميين للوصول إلى السلطة والبقاء فيها لحد الآن .

ولعل من المفارقات أن يصادف ميلاد نجم الدين اربكان الذكرى الثالثة لقيام الجمهورية التركية العلمانية التي يعارض اربكان الكثير من مبادئها وفلسفتها ، حيث ولد اربكان في ٢٦-١٠-١٩٢٦ في مدينة سينوب بأقصى الشمال على ساحل البحر الأسود من عائلة ميسورة الحال تنحدر من نسل الملوك السلاجقة عرفت في تاريخ تركيا باسم (بني اوغلري) وعرفت هذه الأسرة بلقب (ناظر زادة) بمعنى ابن الوزير ، كذلك لقب أسرته اربكان والتي تعني أيضاً ابن الوزير .<sup>١</sup>

ويمثل نجم الدين اربكان علامة بارزة في تاريخ تركيا منذ ثلاثين عاماً ، فالرجل الذي درس الهندسة الميكانيكية في ألمانيا وعمل فترة بمصانعها رفض الحياة في الغرب وعاد إلى تركيا وبدء نشاطه السياسي عام ١٩٦٩ كنائب مستقل في المجلس التركي الكبير وفي عام ١٩٧٠ أسس (حزب النظام الوطني) إلا أن المحكمة الدستورية حظرت نشاط الحزب بعد مرور عام واحد بتهمة مخالفة الدستور وقوانين الأحزاب السياسية لاستغلال الدين للدعاية الحزبية ، لكن اربكان عاد وأسس حزبا جديدا هو حزب السلامة الوطني ١٩٧٢ هذا الحزب الذي سرعان ما استقطب له قاعدة شعبية مهمة مكنته من المشاركة في حكومتين ائتلافيتين كمنصب لرئيس الوزراء في حقبة السبعينيات .<sup>٢</sup>

وبسبب الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠ حظر نشاط الحزب ومنع اربكان من العمل السياسي، وقبض عليه وسجن وحكم لأكثر من مرة بعدة أحكام استطاع أن يبرئه نفسه منها.<sup>٣</sup>

الان استفتاء عام ١٩٨٧ أعاد لاربان حقوقه السياسية ومكنته من رئاسة حزب الرفاه الذي كان قد تأسس عام ١٩٨٣. وظلت قوة الرفاه تنمو في الانتخابات البلدية حتى أصبح ٦٥ % من الشعب التركي يتبع البلديات التي يسيطر عليها حزب الرفاه.<sup>٤</sup>

وفي حزيران عام ١٩٩٦ شكل حزب الرفاه حكومة ائتلافية مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسوشيلر برئاسة نجم الدين اربكان إلا أن الحكومة لم تصمد سوى عام واحد فقط وتعرضت لضغوط أدت بالتالي إلى أن يقدم اربكان استقالته ، وتم بعد ذلك حل الحزب ومنع زعيمه نجم الدين اربكان من العمل السياسي . ولم يوهنه تقادم الزمن والتقييدات المتواصلة من العودة إلى النشاط السياسي لتأسيس أحزاب جديدة مثل الفضيلة والسعادة، ومهما تكن حظوظ اربكان السياسية إلا أن مكانته في نظر أغلبية الشعب التركي تبقى عالية وسامية.

### المبحث الأول: واقع الاقتصاد التركي من وجهة نظر اربكان

يعاني الاقتصاد التركي مما تعانيه اقتصاديات الرأسمالية من جانب عجز تركيا التقليدي عن مواكبة الرأسمالية ، ودفعها ثمن ارتباط اقتصادها بالسوق العالمية ورضوخ الحكومات التركية لإرادة فئة محدودة من كبار المنتفعين وأصحاب الثروات الضخمة من جانب اخر . لم يشهد الاقتصاد التركي منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى مطلع السبعينيات نموا كبيرا وكانت الأزمات الاقتصادية هي التي تقصم ظهر الحكومات وتثير الاضطرابات في تركيا.<sup>٦</sup> وقد شخص اربكان المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد التركي وفقا لما يلي :

تقوم الدولة بمشاريع لكنها لا تمتلك الأموال فتضطر الى الاقتراض في البنوك بفائدة عالية جدا ولو لفترة قصيرة مما يؤدي إلى تضخم كلفة الإنتاج ، وهذا التضخم يؤدي الى زيادة ارباح الفئة النفعية كما أن الاقتراض الداخلي يؤدي الى زيادة الربا، وكثرة طرح العملة الذي يؤدي الى التضخم دون ان يرافقه مدخولات إنتاجية حقيقية مما يؤدي بدوره الى عجز الدولة وزيادة مدونياتها وبالتالي زيادة الفوائد ثم خفض العملة فتضخم النفود<sup>٧</sup> ويرفض اربكان الربا ويعتبره سلوكا غير أخلاقيا في الاقتصاد ويقول:- "إننا نفرض بشدة الربا لأننا نعلم انه عامل سلبي في الحياة الاقتصادية والربا في النهاية يحقق الفقر ويولد عدم الاستقرار الاقتصادي ويجبر المال على ان يفقد قيمته تلقائيا كل عام".<sup>٨</sup> من جانب آخر ينتقد اربكان عمل البنوك التركية والتي يتم تأسيسها تحت اشراف الدولة ثم تباع الى المستثمرين على اساس الخصخصة وهذا الاساس كان يعد من ضرورات التوسع والانتشار للتنمية الوطنية السريعة في تركيا<sup>٩</sup> إلا ان اربكان يرى ان عمل هذه البنوك قد ادى الى زيادة الاسعار وبدلا من مساعدة الانتاج كشريك له، فقط تحسب الفوائد الثابتة للمبالغ وتعطى الودائع مع فوائدها الكبيرة الى الدولة والقسم الاخر من الودائع تسدد الى اصحابها وصاحب الودائع ايضا يضعها ويودعها مرة اخرى وهذه الدوائر الفاسدة مستمرة.<sup>١٠</sup> مما يؤدي إلى ازدياد مستمر للفوائد وان القيد الذي تظهره البنوك بغلاء المبالغ تحتفظها (كالحاضنة) مما يسبب في ضعف الصادرات وهذه التطبيقات تؤدي إلى التضخم

وتكون سببا لها ، ويرى اربكان ان هناك أربعة مسارب لإنفاق الأموال التي تحصل عليها البنوك وهي :

- ١- إسرائيل : التي تشارك البنوك الخارجية التي تمنح البنوك المحلية التركية بالقروض بفوائد عالية والتي تذهب سلاحا يورد لها ويساعدها على احتلال فلسطين والمسجد الأقصى وقتل اطفال المسلمين في فلسطين وليس عبر وسيط .
- ٢- اصحاب الهولديج(الشركات القابضة) شركاء النظام في الفساد والاسراف .
- ٣- الفوائد البنكية ، ففي عام ١٩٨٩ كان الدخل من الفوائد ٦٧% من مجموع الدخل العام بينما الملايين من افراد الشعب لم يتجاوز دخلهم ٣٣% من الدخل.

## ٤- الضرائب.

كما وجه اربكان انتقاده الى استئانة الدولة القروض الخارجية قائلا: "تقدم خزينة الدولة هذه القروض بالعملة الصعبة الى البنك المركزي وهذا بدوره يمنح الخزينة مقابل ذلك الليرة التركية للعرض في الاسواق وهذا الوضع يتسبب في توسع النقد في مدة قصيرة".<sup>١١</sup> ومن اجل أن لا يسبب هذا الانفتاح النقدي في التضخم المالي يضطر البنك المركزي لبيع العملة بسعر رخيص نوعا ما فتأخذ الفئة النفعية هذه العملة وتعرضها في الاسواق بعد فترة وبسعر مرتفع مستفيدة من فرق البيع والشراء ، ومن جهة اخرى تباع ماأخذته من البنك المركزي بالسعر المنخفض من العملة الصعبة الى البنك المركزي وبسعر مرتفع مرة اخرى وتأخذ مقابل هذه الليرة التركية وتعرضها في السوق ، وهكذا يحصل الانفتاح في النقود في مدة قصيرة وتستمر هذه الحلقة المفرغة والنتيجة لا تتغير سواء أخذت النقود من الداخل او من الخارج.<sup>١٢</sup>

كذلك بالنسبة للحلقة المفرغة في الاسواق (نظام الاستقراض لليلة واحدة) يفسر اربكان هذه العملية قائلا:- " في الوقت الذي كانت الخزينة تستقرض بنسبة ربوية عالية تدفع للبنوك مقابل (١٠٠ ليرة تركية) ما قيمته (١٩٤) ليرة من السندات فتكون النتيجة ضخ النقد للخدمة غير المشروعة ، اما البنوك فتعطي بدورها هذه السندات ذات القيمة الى البنك المركزي وتأخذ بدلا عنها ليرة تركية تستخدمها مابقي ورق السندات ذات القيمة في البنك المركزي بمعنى (تأخذ مقابل سند ذات قيمة ١٩٤-٢٥٠ ليرة تركية وهكذا تكون قد قاما بوظيفتهما في الكسب غير العادل"<sup>١٣</sup> ومن جهة أخرى تكون البنوك قد باعت أوراق السندات بالسعر الذي تريده حيث كانت تشتري ورق السندات ب ٢٥٠ ليرة تركية التي تساوي قيمة (١٩٤) ليرة تركية وبدون فوائد ربوية ثم بيعها في السوق بفوائد ربوية .. وعند ماتنتهي مدة ورق السندات ، اما تعاد من قبل من في ايديهم الى خزينة الدولة مقابل اخذها للنقودها ، واما تمنع من قبل البنك المركزي مقابل فوائد ربوية اضافية بعد الانتهاء مدة المقاوله إلى البنوك، وبالنتيجة يكون البنك قد استفاد بصورة عظيمة من ورق السندات ، يعود لياخذ من الخزينة قيمة السندات (الراسمال مع الفوائد الربوية) ونتيجة لذلك تنتقل الضرائب والرسوم التي تؤخذ من الفقراء لاعطائها الى الخزينة"<sup>١٤</sup> وعلى اثر ذلك فان القطاع الحكومي يتأثر بالعجز والتضخم والحاجة الى التمويل الذي يدفع الدولة الى الاستقراض الداخلي بربا مرتفع وهذا يعني ارتفاع نسب الفوائد الربوية ، كما يؤدي التضخم الى زيادة الارباح غير العادلة للفئة النفعية عن طريق سياسات العملة ونسب الفوائد الربوية.<sup>١٥</sup> ويؤكد اربكان إن ديون تركيا الداخلية تصل الى حدود مرعبة وان الضرائب التي تجمع من الشعب تخصص للدفع وتسديد الديون الداخلية وبعد ذلك تقوم الدولة بالاستئانة مجددا وان نسبة ٨٨% من الضرائب تؤخذ من الشعب لهذا الغرض.<sup>١٦</sup>

يقارن اربكان الوضع المتدهور للاقتصاد في تركيا والوضع في المانيا قائلا:"المانيا الغربية ومنذ مايقارب اربعين سنة بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت الطرق والخطوط والمواصلات، خطوط المياه خراباً، والبيوت كلها تهدمت ولكن الالمان بنوا ذلك في اربعين سنة ، اليوم ألمانيا تأتي في مقدمة الدول الراقية..... فماذا فعلنا نحن في هذه الاربعين سنة؟ مجرد احزاب متكررة لا تختلف ذرة في المحتوى من شعارات اليساريين والراسمالين تتناوب على مقاعد الحكم تحكم البلد بكل وسائل التضليل والخداع... لانرى الفساد والاسراف على الجانب الاخر حيث طبقة النصف في المئة من حزب السلطة وازلامهم"، والقول لاربكان "ان الذين يسرفون هم الطبقة التي تستفاد في كل الظروف وتعيش على المال الحرام .. انهم الذين يدفعون السلطة والسلطة بالمقابل تقدم لهم المنافع ... هذه الملايين لا تستحق هذه المعاناة فبلادنا من خير البلدان العالم".<sup>١٧</sup>

ويستنتج اربكان ان اسباب هذا الضيق والاضطراب هي سوء المعيشة الغلاء وقلة المال، الفقر والجوع ، السقوط والبطالة والرشوة وعدم تكافؤ الفرص ، التخلف وعدم التوازن في توزيع الثروات ، عدم الالتزام بالحق ، التضخم والتردي نحو الاسواء والانحلال الأخلاقي.<sup>١٨</sup>

ويعزو اربكان اسباب تردي أوضاع تركيا الاقتصادية الى اصحاب العقلية النفعية القائمة على استقرار خزانة الدولة بنسب ربوية عالية ، ودعم البنك المركزي للبنوك الاخرى (بدلا من الدفع للدولة يدفع للبنوك ) وعمليات توديع النقود بغية الفوائد الربوية لليلة واحدة وكذلك توزيع واردات القطاع العام الى البنوك الخاصة وينسب ربوية منخفضة وتمويل وتأمين نقل حساب توديعات بنوك الدولة من العملة الصعبة الى الفروع في الخارج والى البنوك المتعاقدة ثم تحويل ونقل هذه الحسابات الى البنوك الخاصة وينسب منخفضة من الربا ومخصصات القروض وعمليات الفساد في الخصخصة وادارة الاستثمارات الدولة خلال سنوات طويلة الامل وهذه العقلية تؤثر على القيادة السياسية بقوة الإعلام والرأسمال الذي يمتلكونه والقيادة السياسية تقوم بالتطبيقات التي تلبي رغبات هؤلاء الذين لا يعملون إلا للحصول على الغنى عن طريق الانتفاع بغير حق .<sup>١٩</sup>

علاوة على هذا فان المشكلة الاساسية لتركيا تكمن من وجهة نظر اربكان في عدم اعلام البرلمان عن ظروف وشروط الاستقرار ومتى سيسدد وكم من القروض تومن والديون الداخلية والخارجية وكيف سيتم إعادة تسديدها إلى حين ميزانية السنة القادمة ، فيقول : " ان المشكلة الاساسية لتركيا تكمن في عدم اعلام البرلمان بمجريات الامور بالرغم من ان احدي مواد الدستور تنص على ذلك " (ان الوردات والصادرات يتم تعينها عن طريق الميزانية ثم بعد ذلك تقدم الميزانية الى البرلمان بالرغم من ذلك لانجد الميزانية الصادرات والواردات العائدة للدولة تقدم الى البرلمان " .<sup>٢٠</sup>

ويحمل اربكان الدولة مسؤولية تردي الاقتصاد كونها متحالفة مع الكارتلات الاقتصادية الكبيرة في الوقت الذي يجب ان تكون الدولة مساعدة للفعاليات الاقتصادية للقطاع الخاص اولا عن طريق دعم هذا القطاع وعدم التدخل في اسعار المنتجات او التخطيط المركزي " .<sup>٢١</sup>

ان دعوة اربكان لدور فاعل للدولة في القطاع الخاص توحى بانه يدعو الى دولة ذات سيطرة مركزية بينما هي تؤكد انه يدعو الى قطاع حقيقي ، وان دور الدولة ينحصر في التخطيط العام ودعم القطاع الخاص فهو يدعو الدولة الى مساعدة في استثمار معين حتى يكتمل وينجح عندها يترك للمستثمر .<sup>٢٢</sup>

وأثناء تسلّم اربكان الحكومة (٣٧) كان الاقتصاد التركي في تلك الفترة يمر بظروف صعبة شخصها اربكان قائلا: " ان الاقتصاد يعيش في ظروف صعبة للغاية موضحا اسباب ذلك الى الفساد وتوزيع الدخل في عهد حزب العدالة في عام (١٩٦٣-١٩٦٩) والانقلاب العسكري في ١٢ شباط ١٩٧١ الذي ادخل الاقتصاد في ظروف عصبية أكثر، وارتفاع أسعار البترول والأزمة البترولية عام ١٩٧٣ بالاضافة الى المسؤوليات التي أضافتها حركة السلام في قبرص ويفسر اربكان فساد توزيع الدخل بسبب حزب العدالة الحاكم انذاك لعدم " أخذه بعقلية الاقتصاد الحقيقي مثلا له وهكذا تخلف تخلفا اضافيا بالنسبة لدول الشرق الاوسط والدول الغربية وبدلا من حصول نمو في انحاء تركيا ولتأثير العقلية النفعية ساء التوازن الداخلي فلم يكن بالامكان زيادة مستوى المعيشة (الرفاهية ) المطلوبة لطبقات الشعب " .<sup>٢٣</sup>

#### المبحث الثاني /فكر اربكان الإصلاحية:-

تقوم فلسفة اربكان الإصلاحية المسماة ( النظام العادل ) على طرح مناهج اصلاحية تتناول الجوانب المختلفة للمجتمع التركي ومن بينها الاقتصاد هي (٣١) اساسا منها ثلاثة اسس عامة بالدولة وسبعة متعلقة بالمال ، وسبعة متعلقة بالقروض وسبعة متعلقة بالضرائب وسبعة اخرى لها علاقة بالتأمين الاجتماعي وكما مرفق بالجدول ادناه ويمكن تناولها كما يأتي:-

النظام الاقتصادي العادل		اسس النظام الاقتصادي		المخطط ٣	
العدالة الاجتماعية	ضرائب	قروض	نقود	هام	

١- الدولة الخطة العامة	١- السلفة تساوي	١- مقابل الشراكة شركاء	١- مقابل خدمات	١- كل شخص مامن
المشروع التوجيه	النقود	بالريح	الدولة	٢- لا نقود مقابل
التشجيع التاييد	٢- لا ربا	٢- مقابل الحق	٢- ضريبة واحدة	التأمين او التقاعد
٢- الدولة الخدمات	٣- نقود بلا رصيد	٣- مقابل العمل	٣- من جنس الانتاج	٣- في التقاعد والبطالة
العامة خدمات	٤- مقابل النقود	٤- مقابل الرهن	٤- لا ضرائب على	حسب موصفات
التنظيم	الارض المصنع	٥- مقابل الضرائب	الدخل	معينة بحسب راتبه
٣- الاشخاص	السلعة الذهب	٦- مقابل المشروع	٥- الضرائب قروض	التقاعدي
الفعاليات	والفضة	٧- السلم	خدمات تامين	٤- في التقاعد والبطالة
الاقتصادية	٥- في حالة الرغبة يتم		٦- حسب البيان قيمة	الراتب التقاعدي
	تغير السلعة الى		غير المنقول بدل	من المرانبة
	نقد		السندات بدل	٥- البطالة والتقاعد
	٦- المساواة في المعاملة		الاستملاك	في حالة الرغبة
	٧- الاسعار قاعدة		٧- حصص الانتاج	٦- المتقاعد يفقد حقه
	العرض والطلب		يعينها الدستور	في القروض
	حسب القواعد			٧- الراتب التقاعدي
	العامة			

المصدر : النظام الاقتصادي العادل ص ٢٠

### دور الدولة في الاقتصاد :-

يرى اربكان ان دور الدولة يجب أن يتمثل بإعداد الخطط للمناطق المختلفة وخطة عامة للدولة ككل والفعاليات الاقتصادية ليسييرها الافراد ، بحيث تكون الدولة مجرد مساعد لهم في فعاليتهم وبحيث يستطيع المواطن في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات ان يختار المشروع ذو الربح الجيد ويعمل اما عن طريق الافراد مباشرة او الشركات او الافادة من الاوقاف ويجب على الدولة براهه ان لا تقتصر بخدماتها على كبار المستثمرين وانما تفتح المجال لكل شخص لاختيار المشروع الذي يناسبه مع تحديد الضرائب وسعر الصرف ، وينتقد اربكان النظام الاقتصادي فيقول :- " يجب أن لا يكون سبيلنا الاقتصادي من أتى إلي بمشروع سأدعمه " من حقه الحصول على القروض التي يطلبها وتتجنب الدولة طبع العملات بدون رصيد لان ذلك سيؤدي الى خللة الاستقرار وحماية المستثمرين ويكون كل ذلك منصوص عليه في الدستور ولا يمكن باي شكل من الاشكال التلاعب به مما يضمن للمستثمر ان يخطط

المستقبل بدون قلق، كما دعا اربكان الى تقليل الضرائب الباهضة التي تجنيها الدولة، ودعوته هذه تعني حرمان الدولة من مورد مهم من مواردها ، الا انه يرى بان فرض الضرائب الباهضة لها انعكاس سلبي على الاقتصاد وانها ستقلل من نسبة الاستهلاك لدى الطبقات الدنيا وبالتالي سيقل الطلب على الانتاج فيضعف الانتاج.<sup>٢٥</sup>

ومن وجهة نظر اربكان ان بإمكان الدولة دعم مواردها بطرق اخرى من خلال ملكيتها لعدد كبير من الموارد من امثال الغابات والمعادن والمؤسسات العامة التي تستطيع ان تتيح للمستثمر الافادة منها لقاء حصة معينة ولو طبقت الدولة هذا فانها ستحقق (٢-٣) اضعاف واردها الحالي.<sup>٢٦</sup>

وفيما يخص الضرائب يجد اربكان انه "ليس من حق الدولة بحجة انها يجب ان تكون قوية ان تجمع الضرائب كيفما اتفق من المواطنين"، فهي لا يجب ان تأخذ غير حقها ، ولاتأخذ الا الضرائب التي تقابل الخدمات التي تؤديها من اجل زيادة الانتاج ، مسألة حصول الدولة على شتى أنواع الضرائب من المواطن بدون وجه حق لا مكان له في "النظام الاقتصادي العادل" الدولة تريح بقدر ماتساعد ، والضرائب التي تحصل عليها الدولة هي (الضريبة مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة) ومبدأ الضريبة الواحدة ، والضريبة تؤخذ من الانتاج ، ومبدأ عدم اخذ الضرائب على الدخل بقدر مايدفع الشخص او المؤسسة من الضرائب فانه يستحق بنفس النسبة مزيداً من خدمات الدولة ومبدأ الدفع حسب بيان ضريبي ومبدأ الحصة التي تؤخذ من الانتاج يحددها الدستور.<sup>٢٧</sup> ويحدد "النظام الاقتصادي العادل" التزامات الدولة تجاه المواطنين من خلال تقديمها للخدمات العامة مثل التأمين والتوجيه والتحكيم وتأمين الطاقة والماء والطرق والخدمات الصحية والتعليم وخدمات التوصيل. وان للدولة وظيفة مثل القاضي المحلف والمحاسب المحلف وهي تأمين الخدمات التي تسهل الأعمال الاقتصادية والمواطنون يسبرون الفعاليات الاقتصادية في النظام العادل أما بأنفسهم أو شركاء في شركة أو مجموعة من خلال الأوقاف.<sup>٢٨</sup>

نظر "النظام الاقتصادي العادل" الى حماية الدولة واملاكها كهدف رئيسي من اهدافه لان كثير من الناس يعتقدون ان حمايتهم اقتصاديا تستدعي قوة قوية وان النظام العادل خلافاً للدعوات السائدة في تركيا لايعني نظاما اقتصاديا خالي من الضرائب او الفائدة او دولة الرفاهية فهو يسعى لمنع الظلم ، والمقصود هنا ان الذي يقترحه النظام الاقتصادي العادل يقوم على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع من مضمون ديني اصلاحي يكون مفهوم لعامة الناس.<sup>٢٩</sup>

وفيما يتعلق بموضوع الفوائد (الربا) فقد عالجها "النظام الاقتصادي العادل" بوضع سبعة انواع من القروض كلها بدون فائدة ولا تسبب التضخم وهي (الشراكة، القروض مقابل حق مكتسب القروض مقابل العمل، القروض مقابل الرهن، القروض مقابل سندات السلم او الطلب التجاري وسندات السلم تحل محل التي يصدرها النظام الراسمالي الربوي ، ويرى "النظام الاقتصادي العادل" انه وفق هذه المنظومة يمكن القضاء على الربا.<sup>٣٠</sup>

وذلك لان النقد يساوي السلعة والربا ممنوع ويعطي للمودع حقوقاً بدون إنتاج مقابل النقود تساوي (العقار، المصنع ، السلع الأخرى ) "المال المقوم" الذهب والنقد الأجنبي ويشرح أسس ثلاثة تتعلق بالنقود وهي (قاعدة التغير في الوقت المطلوب ، وقاعدة المساواة مع الجميع وتثبيت السعر على أساس قاعدة العرض والطلب ولكل فرد الحق في تحويل سلعته الى نقود او تحويل نقوده إلى سلعة والسعر في كل الأمكنة ولجميع الناس واحد ثابت على اساس قاعدة العرض والطلب).<sup>٣١</sup>

ويؤكد اربكان انه في حالة تطبيق أسس النظام العادل فان الاسعار سترخص ولن يكون هناك تضخم ، لان التضخم هو مرض النظام الراسمالي وسيزيد الانتاج وتزول البطالة وتزداد الصادرات ، لان الاسعار في الدولة التي تطبق اسس "النظام الاقتصادي العادل" ستكون ارخص من قرينتها في أي مكان اخر ، ويمنع الخلل في توزيع الثروة القومية فهو يقيم السلام في نفس الانسان وبين الانسان واخيه في المجتمع ككل وهو يمنع الرشوة والفساد والتخلف عن طريق ترسيخ القيم المعنوية والتربوية.<sup>٣٢</sup> ويتفرع دور الدولة ضمن عدة اتجاهات مثل ارتباطها بالنظام الراسمالي العالمي مما جعل تركيا برايا اربكان

خاضعة وضيعة ، ويطرح اربكان بديل عن السوق الاوربية يتمثل بسوق اسلامية مشتركة ، فالعالم الاسلامي المتمد على مساحات واسعة ويتجاوز سكانه ١.٥ مليار نسمة ، يمتلك من الثروات الهائلة التي يمكن ان تخلق سوقا اقتصاديا ضخمة جدا تلبي احتياجات اقطاره وتحقق نهضة كبيرة وشاملة ، لان السوق الاوربية سوف تقوم على القوة والهيمنة ومحاولة إخضاع تركيا، في حين لا بد من اعادة الشعب التركي الى جذوره ومبادئه السليمة الصحيحة المتمثلة بالسوق الاسلامية المشتركة ومن ابرز جوانب السوق الاسلامية المشتركة تدفق رؤوس الاموال بين الدول الاسلامية وتطوير مناهج وطرق استخدام هذه المصادر في مواجهة الراسمال المستعمل وايضا لا بد من تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة بين الدول الاسلامية وتدعيم التعاون في هذا المجال.<sup>٣٣</sup>

وقد وضع "النظام الاقتصادي العادل" معالجات للآثار التي يولدها النظام الراسمالي باقامة الدولة نظاما عادلا بدلا من نظام العبودية وتحقيق نهضة سريعة عن مستوى الامة وايجاد الفريق المومن والانسان الصالح في ظل النظام العلمي والديني والاخلاقي سينتج افرادا للامة على العرفان ويتم الاهتمام بالانتاج كما الاهتمام بالتربية المعنوية، وعندها ستجد الامة ابناءها المخلصين الحريصين كل الحرص على نهضتها يأكلوا ولا يسرفوا .. يعملوا ويتعاونوا .. عملهم يقربهم من ربهم على قاعدة يعبدون الله كأنهم يرونه هنا فقط يسدل الستار على انظمة الظلم وترفع راية نظام الحق والعدل .<sup>٣٤</sup>

### المبحث الثالث / إجراءات اربكان الإصلاحية :-

كان الغالب على النقد الذي يوجه لاربكان هو انه يقدم نظاما خياليا لا يستند إلى الواقع ولا يمكن تطبيقه إلا أن الرد على ذلك ببساطة هو أن اربكان شخصيا قد لعب دورا مهما في دفع (النظام العادل) إلى التطبيق منذ أن قام بأول نشاطاته الاقتصادية عام ١٩٥٦ عندما ترك التدريس النظري في الجامعة وأسس شركة المحرك الفضوي (غموش موتور). وضمن توجه إسلامي قاده محمد زاهد كتكو<sup>٣٥</sup> من اجل تحرير اقتصاد تركيا من السيطرة الأجنبية وسيطرة الكارتلات الاقتصادية الكبرى التي تتمركز في غرب تركيا وتتحكم بالاقتصاد التركي، وعى اربكان منذ بداية نشاطه الاقتصادي والسياسي بان عليه أن يخوض صراع شاق ضد هذه القوى ليدعم القاعدة الإسلامية المتمثلة بصغار رجال الأعمال المتمركزين في شرق تركيا في المناطق الريفية وشبه الحضرية من التجار الصغار والحرفيين البسطاء.<sup>٣٦</sup> حيث تحالفت هذه القوى بتشكيل إطار رسمي منظم يحمي مصالحها الاقتصادية في مواجهة الكارتلات الاقتصادية الكبرى المنظومة تحت جمعية رجال الأعمال الصناعيين الأتراك (التوسيات) فكانت هناك جمعية رجال الأعمال الصناعيين الإسلاميين (الموسيات).<sup>٣٧</sup>



إن ارتقاء هذه الطبقة الجديدة وفر لاربان الدعم للمسير في خطته الإصلاحية وهو بالمقابل سعى إلى الدفاع عن هذه الطبقة ودعمها من خلال آرائه الإصلاحية وكذلك من خلال الإجراءات التشريعية التي اتخذها عند رئاسته السلطة.<sup>٢٨</sup> وفيما يخص نشاطه المهني فعلى ضوء الخبرة التي اكتسبها اربكان من عمله في مصانع المحركات الألمانية قام بتأسيس شركة مصانع المحرك الفضي (غموش موتور) في عام ١٩٥٦ واشترك معه في هذه الشركة (٢٠٠) شخص من زملائه، وتخصصت الشركة بتصنيع محركات الديزل وبدا إنتاجها بالفعل عام ١٩٦٠ ، وتولى اربكان رئاسة مجلس إدارة الشركة للفترة من (١٩٥٦-١٩٦٠) إلى جانب منصب المدير العام.<sup>٢٩</sup>

ولكون اربكان رجلا صناعيا تمكن من تسلم منصب آخر وهو الأمين العام لاتحاد الغرف (غرف التجارة والصناعة والبورصة) التركية عام ١٩٦٧ وبقرار من حزب العدالة الذي كان اربكان عضوا فيه ، ثم أصبح لهذا الاتحاد عام ١٩٦٨ ، الا ان الدوائر العلمانية لم ترضى على سياسة اربكان للاتحاد مما أدى إلى عزله.<sup>٤٠</sup>

وبهذا الخصوص تحدث اربكان عن الأساليب التي اتبعتها عند تسلمه لرئاسة الاتحاد قائلا :- " كان اتحاد الغرف يعطي مخصصات العملة الصعبة جميعها إلى الفئة النفعية لأنه لم يكن هناك نظام للتوزيع وعندما جئنا إلى الإدارة ربطنا توزيع العملة الصعبة بقوانين حقيقية عادلة فوضعنا نظام امتحان الدخول إلى الجامعات التقنية طبق الأصل في نظام اتحاد الغرف .<sup>٤١</sup> ويستمر اربكان بالحديث قائلا :- " وهكذا بدأ الكل يحصل على ما يستحقه وباشرت المناطق النامية بالنهوض والنمو أيضا، في الواقع عندما أصبحت أمينا عاما لاتحاد الغرف عقدنا مباشرة أول اجتماع وفيه سألنا رؤساء الغرف في الأناضول السؤال التالي : ماذا تعملون ؟ فكان الجواب أنا وكيل الشركة الفلانية في استنبول لمنطقة شرق الأناضول والثاني أنا وكيل البلاستيك في مدينة زونكول داك والآخر للشاحنات ، هذا يعني باختصار [ استنبول تستورد والأناضول توزع ] حسنا ألا يوجد في مناطقكم أي معمل للإنتاج؟ الجواب كلا لا يوجد هذا هو الجواب الذي حصلنا عليه منهم " ، وأردف اربكان قائلا :- " لذلك كان هدفنا هو جعل جميع هذه المناطق إنتاجية وهذا ما كنا نقوله وعقدنا الاجتماعات مع من في تلك المناطق وقمنا بتوزيع العملة الصعبة عليهم " . وتوزيع العملة أولا للمقاييس المهمة ثم التحقق تماما من توزيعه حسب المقاييس.<sup>٤٢</sup> والسؤال الثاني الذي طرحه لاربان هو كيف كانت توزع المساعدات الأجنبية وماذا فعلنا نحن ؟ يجيب اربكان قائلا :- " هذه المساعدات كانت تعطى للشركات النفعية تحت اسم إعادة البناء ولم تكن المناطق الأناضولية تأخذ نصيبا من هذه المساعدات فقمنا بتنظيم المساعدات في إطار المقاييس وخصصنا هذه النقود بشكل خاص الى المناطق الصناعية المنظمة من أجل تطور الأناضول ، وهكذا أسسنا ستة مناطق صناعية منظمة خلال ثلاث سنوات وهي (بورصة، مانيسا، قونيا ، اضنة ، عنتاب ، العزيز) ثم بعد ذلك تهيئة حملة الصناعات الثقيلة وأوصلنا العدد إلى (٤٠) منطقة صناعية، أما المهمة الثالثة وهي توزيع العملة والتي تحدث عنها اربكان قائلا :- "إن توزيع العملة ليس لأجل التنمية المنطقية فحسب وإنما لأجل تقوية الاقتصاد الحقيقي والاستثمار ودعم الدخل القومي وجلب التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على مقاييس نظام وزيادة تشغيل الأيدي العاملة والتصدير وان توزيع (٧٥٠.٠٠٠) دولار المخصصة لخير دليل على ذلك، وكنا نوزع مخصصات اتحاد الغرف على الأماكن التي هي صاحبة الفاقة فمثلا المطابع في ارضروم والى معمل الخيوط في مدينة العزيز والى معمل الفولاذ في مدينة قونيا والى المؤسسات ذات الشركات المتعددة في مناطق الأناضول فعندما كنا نوزع ذلك لأجل التنمية نتج الفرق بين العمليات.<sup>٤٣</sup>

وفي حقبة السبعينيات عرف اربكان بشكل جديد أن نمو النظام الرأسمالي سيقبل من الأساس الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع التقليدي في الأناضول لكنه استخدم الرموز التقليدية والتي كانت ضرورة أسلامية مما جعل اربكان قادرا على تعبئة الدعم لحزب السلامة. وأثناء وجوده في الائتلاف الأول (كانون الثاني ١٩٧٤ – أيلول ١٩٧٤) بدأ الحديث عن تأسيس نظام اقتصادي يتمثل بالفائدة الحرة

وينسجم مع المبادئ الإسلامية التي منعت أو حرمت الفائدة على القروض.<sup>٤٤</sup> ويستذكر اربكان حملة الصناعات الثقيلة قائلاً :- " تمت التحضيرات لحملة الصناعات الثقيلة في عهد الحكومة الائتلافية الثانية عام ١٩٧٥ ، وتم تحضير الأرضية المناسبة لذلك مثل قرار مجلس الوزراء وبقية ألبناء القانونية وبعدها مباشرة بوشرت هذه الحملة، وسارت هذه الحملة العظيمة والتاريخية بسرعة ومساعي لا مثيل لها خلال عامين ١٩٧٦-١٩٧٧ وتضمنت استثمارات كبيرة ومهمة اشتملت على منشآت صناعية كبيرة منشآت ضخمة لطاقة منشآت ضخمة للمعادن منشآت ضخمة للري والمواصلات ، كان الهدف منها التنمية والنهوض بجميع تركيا .<sup>٤٥</sup> وأردف اربكان قائلاً :- " وقد تبنت تلك الحملة أنشاء ١٣ منطقة صناعية و ٢٥٠ مدن صناعية صغيرة وإذا أعدت هذه جميعا فانه يعني وجود ٥٢٠ منشأة للصناعة والطاقة والمعادن، كذلك إذا عدت هذه المنشآت كمجموعة لـ ٢٠٩ منشأة و ٨٥٠ مشروع للري و ٥١ مشروع للمواصلات و ٦٢٩ منشأة منها (٤١) كذلك إذا عدت المناطق الصناعية المنظمة والمدن الصناعية الصغير كمجموع منفصل فأنها تساوي ٢١٨ مشروعاً وعندما نتحدث عن هذه الحملة نقصد من بين ٢٠٩ منشأة للصناعة والطاقة والمعادن وجود ٢٠٠ منشأة كبيرة .<sup>٤٦</sup> كان منطلق الفكرة الأساسية لحملة الصناعات الثقيلة هو من اجل جعل تركيا في مصاف الدول الصناعية والانتقال إلى اقتصاد قوي، ويذكر اربكان أن هذه الحملة كان لها خمس مزايا وهي ١- تطبيق الحملة بالشوق والعزم والسعي الدؤوب ٢- النظام والعلوم والبرامج والقيادة والمتابعة والإنتاج ٣- احتضان جميع أنحاء الوطن والتنفيذ بسرعة ٤- تحقيق تنمية وطنية قوية وسريعة ٥- عدم لجوء اربكان إلى القروض لتمويل هذه الحملة.<sup>٤٧</sup> وينسب اربكان سبب فشل هذه الحملة لعدم تعاون رؤساء الحكومات آنذاك ومنهم بولنت أجاويد مما أدى إلى عرقلة الحملة وهنا يستنتج اربكان ذلك قائلاً :- " لو أن هذه الحملة تمت إلى النهاية ولو نفذت على الأقل ثلاث حملات مثلها من ذلك الوقت حتى يومنا هذا لكانت تركيا في مصاف الدول الغربية دولة صناعية، ولما كانت بعد أسبانيا بل ستكون متفوقة على أسبانيا ولكانت في وضع تنافس أسبانيا، على اعتبار ان هذه المنشآت لو انتهت تماما لكنت تدر سنويا (١٥) مليون دولار إلى الدخل القومي علاوة على ذلك كان من المقرر تشغيل مليون عامل إلا انه تم تشغيل من (٣٠٠ إلى ٤٠٠) عامل فقط في (٧٠) منشأة منتهية ويعود السبب في ذلك إلى أن الحملة استمرت سنتين بدلا من سبع سنوات كما خطط لها ".<sup>٤٨</sup>

#### نشاطات حكومة اربكان الاقتصادية الداخلية :-

إلا أن الدور الحقيقي لاربكان في الإصلاح الاقتصادي قد جاء على اثر تولي اربكان رئاسة الوزراء ، فقد صرح اربكان قائلاً :- " قامت حكومة الدورة (٥٤) بالتحول إلى الاقتصاد الحقيقي المستثمر من خلال الجهود العظيمة التي عملت على ترميم الاقتصاد من جهة وتأمين نصيب كبير من الرفاهية بشكل لم يشهد له من قبل لطبقات الشعب من جهة أخرى ، وبالاقتصاد الصاعد للوطن من جهة ثالثة ".<sup>٤٩</sup> وأثناء إعلان اربكان برنامج حكومته في ١٩٩٦/٧/٣ أمام البرلمان التركي اكد فيه على ثلاثة قضايا اساسية تهم الراي العام على المستوى الداخلي والخارجي (هيكلية الدولة والاقتصاد الذي يعني الاستثمار في اجراء التحقيقات حول الفساد المستشري في البلاد باعادة هيكلية الدولة وتحقيق النظام وزيادة الصادرات مع ايجاد موارد جديدة للدولة وخصخصة كافة الشركات العامة وتنظيم البنوك وتطوير سوق البورصة وتشجيع الاستثمار ورؤوس الأموال في البلاد .<sup>٥٠</sup> ويلقي اربكان الضوء على برامج حكومته الاقتصادية قائلاً :- " عندما جئنا إلى الحكومة في ٢٦ حزيران ١٩٩٦ وشكلنا الحكومة مع حزب الطريق القويم قمنا في الحال وشميرنا عن ساعد الجد وبدأنا بالعمل ليلا نهارا لإزالة وإصلاح التخريبات الحاصلة عبر السنين واستهدفنا ثلاثة قواعد اساسية وضعناها امامنا وهي :-

١- سيتم الانتقال من الاقتصاد النفعي الى الاقتصاد الحقيقي المثمر فبرنامج الحكومة الائتلافية تم الاعداد له في ١٩٩٦ وبدانا بالعمل قائلين " القاعدة الاساسية في التنمية الاقتصادية تقوم على عدم فرض الضرائب ولا رفع الاسعار ولا الفوائد ولا الأجرة المنخفضة ولا ديون داخلية وخارجية وهذا يعني انه سيتم حل المشكلة من خلال وضع الامكانيات الاقتصادية لتركيا اعتمادا على المنابع الوطنية الحقيقية عن طريق منع الاسراف والفساد وكانت غايتنا اصلاح وترميم الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة<sup>٥١</sup> . وتحت شعار " من جديد تركيا الكبرى" قامت الحكومة الائتلافية باعداد برامج يصف اربكان ذلك قائلا :- " قمنا بالعمل ليلا ونهار اعتبارا من ٢٩ حزيران حتى نهاية عام ١٩٩٦ أي لمدة ستة اشهر لاجل اعداد برامج من اجل ايجاد حلول لمشكلة المنابع الاقتصادية والتي تعتبر من اهم المشاكل التي تقف امامنا فتم تحضير برامج لتلبية امكانية الحصول على عشرة بليار دولار لكل برنامج و وضعت ٣ منها قيد التنفيذ والتطبيق وبشكل متتالي " .<sup>٥٢</sup>

٢- ولأجل تحقيق هدف الحكومة " من جديد تركيا الكبرى " كان لابد من وضع خطط صناعية يبين اربكان طبيعة هذه الخطط قائلا :- " وضعت خطة صناعية تضمنت خطوط الغاز الطبيعي وخطوط انابيب البترول، محطات الهيدروليك والمحطات النووية والحرارية منشآت كبيرة بكلفة ٢٥ بليار دولار، كذلك تم التخطيط للقيام بحملة طرق برية ذات قياسات عالمية للجسور والقطار السريع وخطوط جوية بكلفة ٦٧.٥ بليار دولار للمشاريع المذكورة. واعتمدت ١٢٤٠ مشروعا لمناطق شرق وجنوب شرق تركيا ووضعت الحكومة فائدة الشعب وطبقاته الفقيرة نصب أعينها<sup>٥٣</sup>

٣- ويستمر اربكان بالحديث عن تلك المشاريع مضيفا الى ذلك قائلا :- " الى جانب هذه المشاريع توجد مشاريع تجعل من تركيا احدى اكبر الجسور الاقتصادية في العالم في وسط القارة الآسيوية والأوربية والأفريقية، توجد في هذا المنحني بين دول العالم والاسواق الحرة الوطنية مشاريع تنمية كبرى تقدر ٢٥٠ مليار تقريبا .<sup>٥٤</sup>

وكان من بين المشاريع التي سجلت لصاح حكومة اربكان إقرار إنشاء مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية في موقع (ال كويونلو) التابع لقضاء سيلفكة على البحر المتوسط قبالة جزيرة قبرص في أقصى جنوب تركيا ، فقد حسمت حكومته النقاشات الدائرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً مختمة دراسات خاصة عن هذا المشروع منذ عام ١٩٦٥ وانتهت عام ١٩٧٥ باقتراح إنشاء مفاعل بقوة (٣٠٠\_٤٠٠) ميغا وات باستخدام اليورانيوم الطبيعي والماء الثقيل وتولت الصحف التركية الرسمية نشر إعلانات لتقديم عروض لمناقصة دولية لإنشاء أول مفاعل نووي في تركيا لتوليد الطاقة الكهربائية .<sup>٥٥</sup> وركزت حكومة اربكان على مسألة الديون الداخلية التي كانت تؤثر على الاقتصاد لاسيما وان الدولة كانت تقترض كل أربعة اشهر وبنسب تتراوح ١٤٠% ويستذكر اربكان ذلك قائلا :- " عندما تولينا الحكم قمنا بالتركيز على موضوع الديون الداخلية حيث كان لتركيا ٣٢ مليار دولار ديون داخلية ، وبعد سنة كانت هذه الديون سترتفع إلى ٥٢ مليار دولار لأنه يتم الاستدانه كل أربعة اشهر إننا انهينا هذه السياسات ... إننا لم نقم بفرض الضرائب على الشعب ولم نقم بتجميد الأجور لان تركيا بلد واسع ولها اقتصاديات كبيرة وقمنا بتحريك هذه الاقتصاديات الكبيرة من خلال اعداد رزمة اقتصادية بمقدار ١٠ مليارات دولار " . وتم ذلك من خلال خصخصة عدد من البنوك والشركات والقطاع الخاص أولها الهاتف التركي وبيع ما يقارب من (٥٠) ألف دار حكومية<sup>٥٦</sup>

ذلك استحوذ موضوع الضرائب على اهتمام اربكان وحكومته لذا اتخذت حكومته قرار بشأن ذلك يتحدث عنه اربكان قائلا :- " أننا اتخذنا عدة قرارات لتحسين الوضع لاسيما في موضوع الضرائب، فقد كانت نسبة الضرائب عام ١٩٩٣ وصلت إلى ٤٤% تدفع فوائد وارتفع هذا الرقم في الأعوام التالية حتى وصل عام ١٩٩٦ إلى ٧٦% من قيمة الضرائب كانت لدفع الفوائد أننا خفضنا هذا الرقم إلى ٤٢% في حين ارتفع هذا الرقم بعد سقوط الحكومة إلى ٦٦% ثم إلى ٧٦% " . ويستمر اربكان بالحديث ويقول وفي البرنامج المعد لعام ٢٠٠٠ نرى بان ٨٨% من مجموع الضرائب سيذهب لدفع

الفوائد فقط وهذا يعني بان تركيا ستجمع ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ من الضرائب وستقوم بدفع ٢٤ مليار من هذا المبلغ للفوائد (٢٤ مليار من مجموع ٢٧) فماذا ستعملون بثلاث مليارات؟ من المؤكد إن الدولة ستبدأ بالاستدانة مجدداً وبفوائد عالية وعندما تحصلون على هذه الفوائد فان الدولة ستقوم بجمع ضرائب عالية من الشعب".<sup>٧</sup> ومن القرارات الأخرى التي اتخذتها حكومة اربكان لتحسين الوضع المعيشي للفرد تم رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين بمقدار ٥٠% وكذلك رواتب العسكريين ٧٠% ورفعت الحد الأدنى للأجور اليومية ١٥.٥% وإعفاء الحد الأدنى للأجور من الضرائب وإعفاء المزارعين من فوائد الديون وتأجيل المطالبة بديونهم وتم توجيه مقدرات الدولة الاقتصادية لصالح الطبقات الفقيرة من الحرفيين والموظفين والعمال وأصحاب الدخل الضعيفة.<sup>٨</sup> وكان من بين نشاطات حكومة اربكان الاقتصادية أيضا إقرار الميزانية التي تقدمت بها الحكومة في نهاية كانون الأول ١٩٩٦ والتي تعتبر أول ميزانية في تاريخ تركيا الحديث تكون فيها الصادرات موازنة للواردات بدون الاعتماد على القروض والضرائب، كما تمكنت من إضافة ١٠ مليار دولار من خلال القضاء على حالات التسبب والإسراف والتي كانت تميز الأوضاع الاقتصادية في تركيا.<sup>٩</sup> وفي سؤال وجه إلى اربكان فيما لو استمرت حكومته إلى عام ٢٠٠١ ماهو مقدار الدخل القومي للفرد الواحد؟ وماذا كان يحصل في مستوى المعيشة للشعب؟ فأجاب اربكان قائلاً:- " لو تحققت حملات الصناعة الثقيلة للسبع سنوات خلال اعوام ١٩٧٥-١٩٨٢ لكان سيزداد الدخل القومي كل سنة ١٥% لأنكم ستخصصون ١٥ مليار للاستثمار وهذا بدوره سيساهم بوارد قدره ١٥ بليار دولار للدخل القومي، يعني الدخل القومي في عام ١٩٧٦ هو ١٠٠ بليار دولار وإذا تم حساب السرعة التنموية في ١٥% فان الدخل القومي كان سيرتفع إلى ٤٠٠٠ دولار بدل من (٢٠٠٠-٢٥٠٠) دولار كما هو اليوم ماعدا هذا إن الحملة كانت لسبع سنوات فلو تم تكراره إلى اليوم لثلاث مرات لكنا في مقدمة أسبانيا ولسنا متخلفين عنها... ووصلنا إلى مستوى تنافسي صناعي مع ايطاليا وبقية الدول الصناعية ومع الأسف فقد وطننا تلك السنين".<sup>١٠</sup>

### إصلاحات حكومة اربكان الاقتصادية الخارجية :-

تضمن الحديث فيما سبق عن إصلاحات اربكان الاقتصادية الداخلية إما فيما يخص الإصلاحات الخارجية، فقد نادى اربكان منذ ظهوره على المسرح السياسي بضرورة إقامة العلاقات التركية مع الدول العربية والإسلامية في كافة المجالات ولأسيما الاقتصادية منها فمذ وجوده بالحكومات الائتلافية في حقبة السبعينات طالب بأهمية عودة العلاقات مع الدول العربية وتمثل ذلك من خلال زيارته للسعودية العربية ومشاركة تركيا لأول مرة في مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في الرياض في آذار ١٩٧٤، كذلك مشاركة تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي السابع في ١٣ أيار ١٩٧٦ في استنبول فقد صرح قائلاً:- " إن التغييرات التي شهدتها تركيا تتطلب تغييرا في السياسة الخارجية من خلال إتباعها سياسة حكيمة دون اللجوء إلى سياسة العداء مع الدول المجاورة وان تتبثق سياسة تركيا في مصالحها على الروابط التاريخية الدينية دون الانسياق وراء الغرب".<sup>١١</sup> وإثناء تسلم اربكان السلطة في حزيران ١٩٩٦ وضع الشعارات التي نادى بها بضرورة توسيع التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية موضع التنفيذ وعلى الرغم من التعقيدات والتحذيرات التي وجهت له فقام في ١٠ آب ١٩٩٦ برحلته الآسيوية إلى كل من ( إيران، باكستان، سنغافورة، اندونيسيا ماليزيا ) لغرض فتح منافذ جديدة للتعاون الاقتصادي وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية، وقد رافق اربكان في رحلته (١٥٠) شخصا من رجال الأعمال والتجار والخبراء الاقتصاديين الأتراك.<sup>١٢</sup>

وقد أسفرت زيارته إلى إيران عن عقد صفقة لتجهيز تركيا من الغاز الطبيعي الإيراني بمبلغ (٢٣) مليار دولار لمدة ٢٢ عام كما تضمنت بنود الاتفاقية زيادة حجم التبادل التجاري ليصل إلى (٢.٥) مليار دولار سنويا من خلال زيادة مبيعات إيران من النفط والطاقة والكهرباء لتركيا، وقد أعطى اربكان لهذه

الاتفاقية أهمية كبيرة لأنها تسهم في " حل مشكلة العجز في ميزان تجارة تركيا الخارجية " كما تم توقيع اتفاقية أخرى في تشرين الأول ١٩٩٦ تتعلق بتسهيل طرق المواصلات والنقل والاستثمارات والتجارة ونقل الطاقة من إيران إلى تركيا.<sup>٦٣</sup>

وتمخضت زيارته إلى كل من سنغافورة واندونيسيا وباكستان وماليزيا التي تم الاتفاق معها على توقيع عدد من البروتوكولات في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم. وزيادة حجم التبادل وتوظيف رؤوس الأموال في إنشاء المشاريع في ماليزيا وإيجاد فرص عمل للعمال الأتراك في المشاريع التنموية في محاولة من حكومة اربكان للحد من البطالة التي يعاني منها العمال الأتراك والبالغه ٢٠٠ % والتي تضرب أرجاء البلاد.<sup>٦٤</sup> كما تضمنت أجندة اربكان زيارة كل من مصر وليبيا ، حيث زار مصر في ٢ تشرين الأول ١٩٩٦ وقد رافقه وفد اقتصادي تركي ضمن (٢٤٠) شخص وبحث سبل التعاون الاقتصادي وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات شملت الاستثمارات التركية المصرية وإقامة معارض للمنتجات المصرية والتركية في ميناء الإسكندرية لغرض تصديرها إلى دول أسيا الوسطى.<sup>٦٥</sup>

وعلى الرغم من التحذيرات التي وجهت لاربكان من اعضاء حكومته بعدم الشروع بزيارة ليبيا إلا انه أصر على القيام بذلك لتحقيق هدفين اولهما المطالبة بمستحقات شركات تركية بذمة ليبيا تقدر بحوالي (٥٠٠) مليون دولار مقابل تنفيذ مشاريع في ليبيا في حقبة السبعينات لالتزامه أمام رجال تلك الشركات والمؤسسات في اجتماع عقد معهم حيث صرح قائلاً :- " سنبدل كل ما في وسعنا لإحياء العلاقات الاقتصادية التي أوقفت مع ليبيا لاستعادت أموال لها أهمية بالنسبة لاقتصادنا ". أما الهدف الثاني فهو فتح مجالات اقتصادية مع الجمهورية الليبية من خلال عقد الاتفاقيات في الاقتصاد والتجارة والتعاون الصناعي والمصرفي والتعاون النفعي.<sup>٦٦</sup> وجاءت هذه الخطوات لتؤكد توجه اربكان نحو العالم العربي والإسلامي حيث ظل طوال مشواره السياسي يطالب بإقامة نظام عادل يمنع السيطرة والاستعباد ونجد ذلك واضحاً من خلال تصريحه حيث قال :- " لقد أكدنا منذ أربعة وثلاثين عاماً على مجموعة من الخطوات لتحقيق السلام والعدل في العالم وهي " تأسيس منظمة الدول الإسلامية للتعاون الاقتصادي الهدف منها زيادة التعاون بين الدول العربية والإسلامية والحيلولة دون تحقيق الأطماع الاستعمارية والعمل على تقديم الخدمات والمساعدات لجميع الشعوب وذلك من اجل ترسيخ الحق والعدل " وإنشاء عملة " تكون للتعاون التجاري بين الدول العربية والإسلامية على غرار الدولار ويكون ذلك من خلال وحدة نقدية مشتركة " .<sup>٦٧</sup> وينطلق اربكان في السياسة الخارجية من فكره الوطني مبيناً ذلك بالقول :- " إن رؤيتنا الأساسية للسياسة الخارجية تتمثل في إقامة علاقات جديدة مع كل الدول وتوسيع علاقتنا الموجودة فعلاً " وإقامة علاقات حسن الجوار وتوطيد العلاقات مع دول الجوار الحضاري ويتحدث بشأن ذلك قائلاً:- " نرى من الضروري والمفيد أيضاً أن تولى امتنا أهمية اكبر لتوسيع علاقاتها التي أهملت حتى مع جيرانها التي ترتبط معها بروابط ثقافية وتاريخية " .<sup>٦٨</sup>

#### مشروع الدول الثمانية D- 8 :

حقق اربكان واحداً من أهم طموحاته التي عبر عنها في حملاته الانتخابية في اتجاه تطوير علاقات تركيا مع العالم الإسلامي، فقد تمكن من تأسيس مجموعة الدول الثمانية الاقتصادية والتي ضمت كل من [تركيا ، إيران ، باكستان ، بنغلاديش ، اندونيسيا ، ماليزيا ، نيجيريا ، مصر] ، وقد تمخضت فكرة هذا المشروع لفتاعة اربكان بعدم الجدوى من انتظار موافقة الاتحاد الأوروبي على انضمام تركيا إليه ، فقد كان اربكان ومنذ أواخر الستينات من اشد المعارضين لانضمام تركيا لهذا الاتحاد والذي وصفه في حملته الانتخابية عام ١٩٩٥ بأنه "نادي مسيحي " تشكل بناءاً على توصية من البابا .<sup>٦٩</sup>

وطرح اربكان فكرة المبادرة في إنشاء سوقاً إسلامية مشتركة وتوسيع علاقات تركيا التجارية مع الدول الإسلامية بدلا من السعي إلى عضوية المؤسسات الغربية الإمبريالية مثل الاتحاد الأوروبي

وصندوق النقد الدولي الذين يسعون أساسا إلى استغلال الموارد والناس في البلدان الإسلامية بما في ذلك تركيا.<sup>٧٠</sup> فقد أشار اربكان إلى أسباب مناداته للتوجه نحو إقامة علاقات تركية مع الشرق ولاسيما الدول العربية والإسلامية قائلا: - " إن أهم المواد الخام الأساسية توجد في الدول الإسلامية التي تتفق مع تركيا في التوازن الاقتصادي وتربطها علاقات ثقافية وتاريخية ... وهي كذلك تمثل سوقا واسعا للمنتجات خاصة وانه يوجد لديها الدولارات التي يمكن أن تشتري بها بضائعنا بسبب البترول الموجود فيها وتمتلك القدرة على شراء الصناعات التركية ، وإذا ما أسست تركيا سوقا مشتركة مع هذه الدول فأنها سرعان ما ستنشط صناعيا وتقوى ، والا فان الغرب والسوق الأوروبية ستستعمران تركيا " ويوضح اربكان ذلك قائلا: - " إن كل دولة من هذه الدول الثمانية متقدمة في مجال ما فمصر دولة رائدة في أفريقيا والعالم العربي وتركيا في آسيا الوسطى وكل دولة منها عضو في تنظيم إقليمي ". وفي اجتماع المنظمة الاقتصادية ( أيسام) وعندما ألقى اربكان كلمته بمناسبة مرور تسع سنوات على تأسيس مجموعة الـ D-8 قائلا: - " لقد تبلور أساس فكرة تكوين مجموعة الـ D-8 في شهر تشرين الأول ١٩٩٦ وذلك أثناء المحاضرة التي نظمت من طرفنا بخصوص " التضامن في التنمية " وفي تقييم عمل هذه المؤسسة يتحدث اربكان قائلا: - " أكملت هذه الدول الأعضاء أعمالها بشكل دؤوب ومكثف إذ استطاعوا أن يصلوا إلى انعقاد قمتهم في ١٥ حزيران ١٩٩٧ من خلال عمل اللجان ومشاركة أعضاء الدول في فترة قصيرة مدتها ثمانية اشهر " .<sup>٧١</sup> وقد اتخذت هذه المجموعة شعارا ضم ستة مبادئ تحدث عنها اربكان قائلا: - " إن الشعار الذي يمثل مجموعة الدول الثمانية والذي يحتوى على ستة نجوم تشير إلى المبادئ الست لا للحرب نعم للسلم ، لا للصراع نعم للحوار ، لا للمعايير المزدوجة نعم للعدالة ، لا للاستعمار نعم للتعاون ، لا للاستكبار نعم للمساواة، نعم لحقوق الإنسان" . وقد لا يكون اتحاد الدول الإسلامية كافيا لضمان الأمن والسلم في العالم ولكنه يلعب دورا مهما في تحقيق هذه الأهداف من اجل تحقيق هذه المبادئ في العالم تسعى مجموعة الدول الثمانية إلى النسخ على منوال الدول السبعة المتقدمة من اجل المساهمة في إقامة نظام عالمي يسود فيه السلام والعدل وينشر فيه التعاون لتحقيق المزيد من الرفاهية للشعوب المختلفة " .<sup>٧٢</sup>

## الهوامش والمصادر

- (١) Mehmet Ergin ` Necemttin Erbakan , Akiskitap Istanbul : 2006 , s. 12 .
- (٢) Feroz Ahmed " The Turkish Experiment in Democracy " 1950 -1970, London 1977. p.317.
- (٣) صباح الدين اوجار ، اربكان والرفاه الإسلامي، ترجمة الصفاي احمد المرسي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢.
- (٤) رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من أتاتورك إلى اربكان - الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، مطبعة دار الشرق ( مصر : ١٩٩٩ ) ص ١٥٦ .
- (٥) Ilnur Gevik , " Erbakan Goes Today Ciller come ? Turkish Daily News 13 June 1997.

- (١) عمر خشروم ، الصراع في بوابة الاقتصاد ،ملفات خاصة ٢٠٠٦ ، تركيا صراع الهوية ، الجزيرة نت ٢٠٠٦/١١/٣ و ص ٢ .
- (٧) اربكان ، تركيا واوضاعها الاقتصادية ، انقرة ، د.ت ، ص ٦ .
- (٨) طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة ) (مصر: ٢٠٠١) ص ٢٦٢ .
- (٩) Necemttin Erbakan ,Big Congress, 2005 , Missing Meeting For Anew World , (٩) Saadet Party – Ankara .
- (١٠) Necemttin Erbakan `s 20 Soru 20 cevapta adil dozen , home arcorde / necmeddin erbakan / hayati / cocukluk soyu . htm . s. 3 .
- (١١) Necemttin Erbakan, " The Just System " , Ankara 1991 , p. 5-6 .
- (١٢) اربكان تركيا وأوضاعها الاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ١٨ .
- (١٣) لمصدر نفسه ، ص ص ١٧-١٨ .
- (١٤) Erabakan ,20 soru, AE ، s.5
- (١٥) Erbakan, " The Just System " ,op.cit.,p.7
- (١٦) تطورات الحياة السياسية في تركيا ، لقاء مع نجم الدين اربكان ، ٢٠٠٦/٦/٤ ، الجزيرة الفضائية ، ص ٣
- (١٧) حزب الرفاه ، الاسباب الحقيقية للاوضاع الحالية في تركيا ، (انقرة:د.ت.)، ص ١-٣ .
- (١٨) اربكان، تركيا واوضاعها الاقتصادية المصدر السابق ١٩
- (١٩) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .
- (٢٠) Erabakan , 20 Soru 20 , A.E ,s.6 .
- (٢١) Culalp , Haldun , "Globalization and Political Islam :The Social Books of Turkish`s Welfare Party " , International Journal of Middle East Studies , No. 33 , 2001, U.S.A.,p.343 .
- (٢٢) Erabakan, 20 soru, AE, s.11 .
- (٢٣) اربكان واوضاعها الاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ٢٦
- (٢٤) السيد، المصدر السابق، ص ٢٦٣ .
- (٢٥) Erabakan , " The just system" , op.cit., p. 6 .
- (٢٦) محمد نور الدين، الحركات الاسلامية في آسيا، مركزا لدراسات الإسلامية (مصر ١٩٩٨) ص ١٧٧ .

- (٢٧) اريكان، تركيا واوضاعها الاقتصادية، ص ٢٦
- (٢٨) Erabakan 20 sorul AE s.15
- (٢٩) Yavus M. Hakan , "Political Islam and the Welfare (Rafah )Party in Turkey ,Ijms ,Vol , 30 , No.1, Oct.1997, p.62.
- (٣٠) Erabakan ,20 soru, AE s.17
- (٣١) Erabakan , " The just system", op.cit., p, 10.
- (٣٢) حزب الرفاه الاوضاع الحقيقية ،المصدر السابق ، ص ٥.
- (٣٣) طلال يونس الجليلي ، قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا ، دار الكتب للطباعة والنشر موصل ٢٠٠٧ ، ص ٧٧.
- (٣٤) Erabakan , " The just system", op.cit., p, 11
- (٣٥) محمد زاهد كتكو: وهو واحد مؤسسي تكية اسكندريات للطريقة النقشبندية متخذاً جامع اسكندرياشامقراً له منذ عام ١٩٥٨ كان معروفاً بعدائه للغرب ومؤمناً بأهمية التصنيع للتحرر من الهيمنة الأجنبية ، كان له اثر كبير في صياغة أفكار اريكان الإسلامية ، السيد مصدر سابق ص ٢٤٤.
- (٣٦) التقرير الختامي للمؤتمر السادس عشر لاتحاد التجمعات الاسلامية ٢٨-أيار-٢٠٠٦ استنبول ص ٤٢.
- (٣٧) مصطفى عاشور، تورجوت اوزال ..والمد الاسلامي ٢٩/١٠/٢٠٠٦ ص ٢ www.Islamon Line.com
- (٣٨) خشرم ، المصدر السابق ، ص ٣.
- (٣٩) السيد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥.
- (٤٠) تركيا ، الملف الثالث ، مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد : ١٩٨٤) ص ١٥.
- (٤١) اريكان، تركيا وأوضاعها الاقتصادية، ص ص ٣٠-٣٤ .
- (٤٢) حزب الرفاه ، المصدر السابق، ص ٦.
- (٤٣) اريكان ، تركيا واوضاعها الاقتصادية ،المصدر السابق ، ص ٤٨.
- (٤٤) Ahmed,op.cit.,p.343.
- (٤٥) الاسلام في تركيا ، مجلة الجامعة الاسلامية ، ع ٤٦، س ١٢ ، الرياض ، ١٩٧٩ ، ص ٤٠٥ .
- (٤٦) اريكان ، تركيا واوضاعها الاقتصادية ،المصدر السابق ، ص ٥٠.
- (٤٧) Erabakan , " The just system", op.cit., p, 12



- (٤٨) حزب الرفاه، الاسباب الحقيقية، ص ٧.
- (٤٩) اريكان، تركيا واوضاعها الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٥٠.
- (٥٠) رواء زكي، ووصال نجيب، تركيا دراسة في السياسة والاقتصاد، المكتبة الوطنية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤٧.
- (٥١) اريكان، الاوضاع الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (٥٢) ماذا يعني فكر الامة، وثيقة صادرة من حزب السعادة، انقرة، ٢٠٠٦، ص ٣٥.
- (٥٣) محمد مصطفى الطحان، تركيا من السلطان الى نجم الدين اريكان ١٨٤٢-٢٠٠٦، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٣٠٧.
- (٥٤) اريكان، الاوضاع الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٧٣.
- (٥٥) الطحان، المصدر السابق، ص ٣٠٨.
- (٥٦) Erabakan, "The just system", op.cit., p, 13
- (٥٧) تطورات الحياة السياسية في تركيا، المصدر السابق، ص ٥.
- (٥٨) Sabri Sayari, Turkey`s Islamist Challenge, Middle East Quarterly, Set. 1996, p.10.
- (٥٩) الطحان، المصدر السابق، ص ٣٠٨.
- (٦٠) اريكان، الاوضاع الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٦١) اريكان عودة الى العرب والدول الاسلامية، مجلة الشرق الاوسط، باريس، ١٩٨٠، ص ٦.
- (٦٢) رحلة الشرق لاريكان، مجلة قضايا دولية، ع ٣٤٦، ص ٧، اسلام اباد، ١٩٩٦، ص ٩.
- (٦٣) Ilnur Cevik, "Visit to Asia shows us the strength of Turkey's Democracy", Trukish daily news, 7Aug., 1996, p1.
- (٦٤) Cevik, "Visit to Asia shows us the strength, op.cit., p2
- (٦٥) جلال عبد اله معوض، حال الأمة العربية المؤتمر القومي السابع، الوثائق، القرارات، البيانات بيروت ١٩٩٧، ص ١٧٣.
- (٦٦) Ilnur Cevik, "Gaddifi'sout bursts strengthen Ciller", Trukish daily news, 11 Oct 1996
- (٦٧) ماذا يعني فكر الأمة، المصدر السابق، ص ٣٧.
- (٦٨) السيد، المصدر السابق، ص ٦٦.

أحيانا	نادرا

Sayari,opcit,p11 (٦٩)

Aykn,Mohmet Bali,"Refahyol policy toward the Islamic world and Turkish (٧٠)  
foreign policy in the post cold war era",continuitychang and implication for the  
present and the future ,Turkish review of middle east studies  
,ISIS,Istanbul,2000,p10.

(٧١) كلمة الأستاذ نجم الدين اريكان ألقاها بمناسبة مرور تسع سنوات على تأسيس مجموعة دول الثماني  
في قصر تشيراغان ١٤ حزيران ٢٠٠٦  
(٧٢) ماذا يعني فكر الامة ، المصدر السابق ،ص ص ٣٧-٣٨.